جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم محاسبة المالية.....

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة:علوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة تسيير

دور القوائم المالية في تقييم وضعية المؤسسة

مقدمة من طلاب الطالب:

الاسم واللقب : بن ناجي محمد الفاروق

الاسم واللقب: بن معطي يوسف

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	سليمان سفيان	أستاذ العلوم العالي	جامعة مستغانم
مقررا		أستاذ	جامعة
مناقشا	عتيق عائشة	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل نتوجه جزيل الشكر والمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات ،ونخص بالذكر الأستاذ المشرف سفيان سليمان الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث كما نتقدم بالشكر إلى زملائنا و لكل من ساهم في هذا البحث.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال و الجداول و الملاحق	
ملخص	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية	11 - 35
تمهيد	11
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	12 - 1 5
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	12 - 13
المطلب الثاني: أهمية ووظائف القوائم المالية	14
المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية	15
المطلب الأول: عرض جدول الميزانية وجدول حسابات النتائج	16 - 24
المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة	25 - 30
المطلب الثالث: عرض قائمة الملاحق	31

المبحث الثالث: أساسيات القوائم المالية	35 - 31
المطلب الأول: الاعتراف وقياس عناصر القوائم المالية	32 - 31
المطلب الثاني: حدود القوائم المالية	34 - 33
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القوائم المالية	35 -34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية و تقييم الأداء المالية للمؤسسة	69 - 37
تمهيد	37
المبحث الأول: أداء المؤسسة	42 - 37
المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة	38
المطلب الثاني: معايير تصنيف أداء المؤسسة	41 - 38
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء ومحدداته	42 - 41
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة	69 - 43
المطلب الأول: ماهية تقييم أداء المؤسسة	44 - 42
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة	47 - 44
المطلب الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة	68 - 48
خاتمة	69
قائمة المراجع	71

قائمة الأشكال و الجداول و الملاحق

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الشكل القانوني للميزانية "الأصول"	17
2	الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم"	19
3	جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	22
4	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	24
5	جدول سيولة الخزينة (حسب الطريقة المباشرة)	26
6	جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)	28
7	جدول تغيرات الأموال الخاصة	30

8	أنواع الأداء	39
9	عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة	46
10	مستخدمو القوائم المالية	50
11	احتياجات رأس المال العامل	56

مقدمة

تقوم العديد من المؤسسات عبر دول العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستخدمين، وعلى الرغم من أن هذه القوائم متشابهة من بلد لآخر، إلا أنها تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية، لذا فإن فهم هذه القوائم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا.

يعتبر الأداء المحور الرئيسي الذي تنصب حوله جهود كافة المؤسسات خاصة ما يشهده محيطها من تغيرات وزيادة المنافسة، وبالتالي أصبح يشكل أهم أهدافها عن تفاعل مجموعة من التغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المؤسسة لتحقيق كفاءتها وفعاليتها حتى تؤمن ببقائها و استمرارها.

لذا فإن عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي إزدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات واتسام السوق، بالمنافسة التامة، إلى جانب أهمية العملية فقط ليس فقط للإدارة و إنما للأطراف الأخرى التي يهمها معرفة الوضع المالي للمؤسسة.

ونتيجة ذلك تستخدم إدارة المؤسسة العديد من الأساليب لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وأهم الأساليب تحليل القوائم المالية.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

1-تساؤلات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالقوائم المالية ؟ وما مدى أهميتها بالنسبة للمؤسسات ؟
- ما المقصود بالأداء المالي ، وكيف يتم تقيمه ؟

2-أهمية الموضوع : تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية الأداء المالي للمؤسسة خاصة في ظل التحولات والتطورات الاقتصادية، الذي يعتبر هدف أساسي تسعى المؤسسة إلى تحقيق مؤشرات عالية فيه، مما يستدعي عملية تقييمه من خلال تحليل المعلومات المسجلة في القوائم المالية، وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف في الأداء المالي المحقق، ومن تم إتخاذ القرارات اللازمة سواء من قبل إدارة المؤسسة أو من قبل الأطراف ذات صلة بها.

3-أسباب اختيار الموضوع : لم يكون اختيار الموضوع بمحض الصدفة و إنما كان نتيجة عدة إعتبارات موضوعية وذاتية تتمثل في:

- الميولات الشخصية نحو المحاسبة والتحليل المالي.
- الرغبة في الإطلاع على هذا الموضوع و التعرف على المفاهيم المتعلقة به.

4-أهداف الدراسة : تسعى هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القوائم المالية ودورها في إمداد مستخدميها الداخليين والخارجيين بمعلومات تمكنهم من إتخاذ القرارات المتعلقة بهم.

5-هيكل الدراسة: للإجابة عن التساؤلات المطروحة و الإشكالية وتحقيق الأهداف فقمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة.

- **مقدمة:** تضمنت إشكالية الدراسة، و التساؤلات والفرضيات التي تم الانطلاق منهلا للإجابة عن الإشكالية، إضافة إلى أهمية وأهداف الدراسة.
- **الفصل الأول "الإطار النظري للقوائم المالية":** حاولنا من خلال التطرق إلى إعداد وعرض القوائم المالية بالإضافة إلى تقديم أساسيات حول القوائم المالية والتي تتمثل في الإعتراف وقياس عناصر القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها.
- **الفصل الثاني "التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسية":** تطرقنا في هذا الفصل إلى الأداء وتقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى علاقة التحليل المالي بالقوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للقوائم المالية

تمهيد:

تعد القوائم المالية خطوة مهمة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية، والهادفة إلى تصنيف وقياس أنشطتها االقتصادية المختلفة خلال فترة معينة، ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها في إتخاذ قراراتهم المختلفة باختلاف مصالحهم الحالية أو المستقبلية، وتبقى القوائم المالية ألي مؤسسة من أهم المؤشرات الرئيسية في الحكم على سالمة وضعها المالي من خلال توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عرضيا من مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

و انطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.

المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعد القوائم المالية عادة على ضوء نموذج محاسبي، يقوم على مساعدة مستخدمين القوائم المالية على تفسير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية:

أولا - تعريف القوائم المالية:

القوائم المالية هي القوائم التي تقوم المنشأة بإعدادها وعرضها سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل شريحة كبيرة من المستخدمين.[1]

فهي "الوسيلة الرئيسية التي تتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما تمثل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية".[2]

و وفق المادة 25 من القانون 07/11 هي تعد المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية (القوائم المالية) سنويا على الأقل، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات عدا المؤسسات الصغيرة هي: الميزانية ، جدول حساب النتائج ، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وجدول حساب النتائج.[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من المعلومات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي لفترة زمنية معينة.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن هناك عدة خصائص الواجب توفرها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات في نهاية الدورة، والتي تزيد من فائدة المعلومة المالية المقدمة للمستعملين، وتتمثل هذه الخصائص:[4]

1- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية2007 ،دار إثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، ألاردن، سنة 2008 ،ص 45.

2- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم وافصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الدكتوراه تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014 ، ص 2.

3- المادة 25 من القانون رقم 07/11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 15 ذوي القعدة عام 1428، الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية، الجزائر، ص5.

4- هيني قان جريوننج، ترجمة طارق عبد العال، معايير التقارير المالية دليل لتطبيق، الدار الدولية الثقافية، مصر، 2006 ،ص6.

الملائمة: ويقصد بها المعلومات وثيقة ذات الصلة تؤثر على القرارات المستخدمين الاقتصادية، فهي تساعد على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، ووثاقة صلة المعلومات تتأثر بطبيعتها وماديتها.

الموثوقية: تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها، إن المعلومات المحاسبية المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات (المعلومات كانت المحاسبية) غير المدققة حتى و إن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا من الحسابات، إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر إنعكاسا واضحا لأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي تبني عليها تلك المعلومات.[1]

القابلية للمقارنة: تكتسب المعلومات الخاصة بالمؤسسة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها، مع المعلومات المماثلة بمؤسسة أخرى أو بالمعلومات المماثلة لنفس المؤسسة عن فترات سابقة.[2]

التوقيت المناسب: ويقصد بذلك أن المعلومات المحاسبية يتم توفير ها في الوقت المطلوب فيه الوصول إلى القرار، أي توافر المعلومات لدى متخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات.

القابلية للفهم: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات هي قابليتها للفهم المباشر من قبل مستخدميها، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.[3]

التمثيل الصادق: لكي تكون المعلومات موثوقة فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عليها.

ثانيا– أهداف القوائم المالية:

تسعى المؤسسة من خلال قوائمها المالية إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها:[4]

- وصف خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية.
- تلخيص كافة المعلومات التي تتضمنها في مختلف السجلات والدفاتر المحاسبية التفصيلية.
- تمثيل القوائم المالية عرضا هيكليا ذات طابع مالي للمؤسسة وما أنجزته من معاملات.

[1]-منصور بن اعمار، محمد حولي، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، العدد1، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016 ص1.

[2]-سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبة الدولية، دار النشر الاتحاد للمصارف العربية، بيروت، 2000 ،ص37.

[3]-طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، السكندرية، 2006 ،ص92 -ص9.

[4]-سارة لمايسي، تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تنبئ الجزائر للمعايير المحاسبية و الإبلاغ المالي الدولي، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس، 2016/2015 ،ص 80.

- المساعدة في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية.

المطلب الثاني: أهمية ووظائف القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبة، والتي تحتوي على العديد من المعلومات ذات الأهمية للعديد من المستخدمين سواء داخل أو خارج المؤسسة.

أولا– أهمية القوائم المالية:

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثالث عناصر رئيسية و هي:[1]

- أداة إتصال: مهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة و النتائج عنها فهي بذلك الميزانية وسيلة لربط عالقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك ...الخ.

- وسيلة لتقييم الأداء: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها و استعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، حيث تستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق الأهداف الرئيسية.
- كيفية إستخدام موارد المؤسسة.

- وسيلة في إتخاذ القرارات اللازمة: في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل الأطراف الأخرى التي تربطها عالقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين و العملاء و البنوك في توصية مستقبل علاقاتهم معها.

ثانيا– وظائف القوائم المالية: تقوم القوائم المالية للمؤسسة بأداء عدة وظائف أهمها:[2]

- قياس الأصول التي تقع في ملكية المؤسسة.
- قياس الالتزامات المترتبة على إجمالي أصول المؤسسة.
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.

[1]-حنان عجيلة ، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013/2012 ، ص37.

[2]-القوائم المالية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، العدد 9 ،منتدى جامعة الحسين بن طالل، الإمارات، 2013،ص4.

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية:

يتعدد مستخدمو القوائم المالية، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسب تنوع وتتعدد قراراتهم، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية لمستخدمين القوائم المالية في:[1]

- المستثمرون الحاليون والمحتملون: تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم إتخاذها، حيث تتعلق بالاستثمار في مؤسسة ما، وما يحيط بذلك من مخاطر، كذلك المساهمون

معنيون برحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح والنمو فيها وولوج الأسواق الدولية، و لكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحاليين والمتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستفيدة إلى ما تقوم المؤسسة بعرضه من معلومات مالية كالنظر إلى عائد السهم كمعلمة رئيسية في قائمة الدخل.

- الموظفون: ويعتبر الموظفون مورد للمؤسسة ذلك تبني عليهم إستمرارية المؤسسة وأداءها ألعمالها، لذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها ألهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعالة.

- المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.

- العملاء: يقع إهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص إستمرارية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها.[2]

- الدولة: تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات بهدف ضبط نشاطاتها وتحديد السياسة الضريبية، ومن أجل قياس الدخل الوطني وعمليات الإحصاء المختلفة.

- الجمهور: تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين،.....الخ.

[1]-خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 42.

[2]-زين عبد المالك، القياس و الإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس ، 2014/2015 ، 26 ص.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية:

بهدف عرض القوائم المالية إلى تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية، كما توضح وتضم القوائم المالية الميزانية ،جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات أألموال الخاصة، بالإضافة إلى الملاحق.

المطلب الأول: الميزانية وجدول حسابات النتائج

سوف نتحدث في هذا المطلب إلي نوعين من القوائم المالية هما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، إلا أن كلا القائمتين يحتويان على معلومات مالية مهمة ولكل واحدة تضم معلومات مختلفة عن االخرى.

أولا– الميزانية (قائمة المركز المالي):

1 –مفهوم الميزانية:

تعرف الميزانية بأنها "الوسيلة الأساسية لإعطاء صورة واضحة ودالة لحالة المؤسسة المالية في لحظة زمنية غالبا ما تكون نهاية السنة".[1]

ويمكن تعريفها أيضا بأنها كشف بالأرصدة التي تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل، أو هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقة المتعلقة بالأصول و الإلتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين.[2]

إن إعداد الميزانية يحقق للمؤسسة أو لمستخدميها العديد من المزايا أهمها:[3]

- بيان المركز المالي في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات.

- تقديم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة إلتزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لإلتزاماتها.

- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة.

- التعرف على إعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي وقيمة الأرباح التي يتم إحتجازها.

[1]-عبد الناصر ابراهيم نور و آخرون، أصول المحاسبة المالية، الطبعة 2 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، ، عمان، 1999 ،ص278.

[2]-خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص113.

[3]-محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداءالمالي في المؤسسات الجزائرية (معيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية)، مذكرة الدكتوراه تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014 ،ص68.

2 –عناصر الميزانية:

يمكن تقسيم عناصر الميزانية التي يتم عرضها إلى ثالث:[1]

2 –1 –الأصول: تعتبر الأصول عن أهم إستخدامات الأموال والموارد التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين، والتي تعتمد المؤسسة لتوليد الإيرادات الداخلة في المستقبل.

إذن الأصول موارد تنتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة كنتيجة الأحداث السابقة، أو نتيجة لمجموعة من الأحداث والظروف الأخرى،[2] ويأخذ جانب الأصول في الميزانية الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الشكل القانوني للميزانية "الأصول"

ميزانية السنة المالية المقفلة.....

الأصول	الملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
الأصول غير الجارية فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي والسلبي تثبيتات عينية تثبيتات معنوية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح إمتيازها تثبتات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة أصول					
مجموع الأصول غير الجارية					

[1]-أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، المكتبة الأردنية الهاشمية لنشر، الأردن، ص118.

[2]-خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 114.

الأصول الجارية المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					

مجموع العام للأصول					

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 ه الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/02/25، ص28.

من خلال الشكل نلاحظ أن جانب الأصول في الميزانية ينقسم إلى:[1]

– الأصول الغير المتداولة (الأصول الثابتة): هي موارد إقتصادية تستخدمها المؤسسة في عملياتها التشغيلية ولها عمر إنتاجي لأكثر من فترة مالية واحدة، بدورها تنقسم إلى:[2]

- **الأصول الثابتة الملموسة:** وهي الأصول الثابتة ذات الكيان المادي الملموس، مثل: الأراضي، المباني، الأثاث، السيارات، المعدات، التركيبات، و الآلات الحسابية ....الخ.
- **الأصول الثابتة غير الملموسة:** وهي الأصول الثابتة التي ليس لها كيان مادي ملموس، أو يصعب الاستدلال على قيمتها من وجودها المادي، رغم أنها تستخدم في تشغيل أنشطة المؤسسة، مثل: حق الاختراع، العالمات التجارية، وشهرة محل.

– الأصول المتداولة: وتعرف أيضا بالموجودات وهي عبارة عن موجودات المؤسسة التي تتحقق لها الإيرادات ويتم تداولها باستمرار حسب طبيعتها، وتختلف قيمة هذه الأصول في المؤسسة بين حين وأخر، بسبب كمياتها أو انخفاضها وتختلف في سيولتها أو سرعة تحويلها إلى نقد من أصل الأخر مثل أوراق القبض، النقدية، الوراق المالية قابلة لتداول، المخزون.[3]

1-طلال الحجاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية 1 ، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ،ص 205.

2-عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، التسويات الجردية واعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي ،مصر 2015 ،ص 155.

3-عليان الشريف وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2000، ص49.

– الأصول الأخرى: وهي الأصول التي لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول المتداولة وغير المتداولة، مثل: المصروفات المدفوعة مقدما طويلة الجل، الضريبة المدفوعة مقدما،.....الخ.

2 -2 – الخصوم: هي منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدات المحاسبية، من خلال تحويل الأصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى وذلك نتيجة أحداث وقعت في الماضي[1]، ويظهر جانب الخصوم في الميزانية بالشكل التالي:

الشكل رقم(2): الشكل القانوني للميزانية جانب "الخصوم"

الميزانية المالية المقفلة.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			

فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			

[1]-علي عبدالله شاهين ، النظرية المحاسبية ، مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة،2001 ،ص142.

الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أحرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 ه الموافق لـ 26 يوليو 2008 ،المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 25/03/2009 ،29ص.

من خلال الشكل نلاحظ أن الخصوم في الميزانية تنقسم إلى:[1]

- حقوق الملكية: يعتبر هذا القسم الخاص بحقوق الملكية في الميزانية من أهم الأقسام لما تحتوي من بيانات تفصيلية عن حق المساهمين. يحتوي هذا القسم عادة على ثلاث بنود :

- رأس مال الأسهم (القيمة الاسمية للأسهم رأس المال).
- رأس مال الإضافي (المبالغ المسددة زيادة عن القيمة الاسمية).
- الأرباح المحتجزة (الأرباح التي يحتفظ بها دون أن توزع على المساهمين).

- الخصوم المتداولة : وتمثل الخصوم المتداولة المبالغ المستحقة عن المؤسسة خلال السنة المالية القادمة أو دورة التشغيل، وتضم عدة حسابات منها: الديون التجارية و الأوراق الدفع والدفعات المقدمة من العملاء، التزامات القروض بما فيها الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل، الأجور والمصروفات المستحقة وهذه تمثل قيمة خدمة إستنفذت ولم تدفع تكلفتها حتى نهاية السنة، الضرائب المستحقة هي الضرائب المستحقة على الأرباح الخاصة بالسنة الجارية، حصص

الأرباح المستحقة بعد أن يتم الإعلان عنها، المبالغ التي يجب دفعها خلال السنة المقبلة عن العقود الإيجار الرأسمالية.[2]

– الخصوم غير المتداولة: هي جميع مصادر التمويل الخارجية التي تحصل عليها المؤسسة بقصد تغطية إحتياجاتها من الموارد المالية والتي تزيد مدتها عن سنة ، مثل: ديون أخرى غير جارية، الضرائب، ديون مالية.....الخ.[3]

[1]-كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتبة الجامعية الحديثة، القاهرة، 2006 ،ص126 .

[2]-محمد التيسير الرجيبي، تحليل القوائم المالية ، نشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهر ة، 2013 ،ص56.

[3]-وليد ناجي الحيالي، مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك،2007 ،ص24.

ثانيا- جدول حساب النتائج (قائمة الدخل):

1 -مفهوم جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج هو "بيان ملخص للأعباء و والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربحا أو خسارة".[1]

ويعرف أيضا بأنه قائمة مالية تهدف إلي بيان نتيجة الأعمال المؤسسة من ربح (الخسارة) خلال فترة زمنية معينة عامة ما تكون سنة، ويبن هذه القائمة نتيجة الأعمال خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة معينة، وتنتج عنها أما ربح أو خسارة، ويمكن إعدادها من خلال أرصدة حساباتها في الميزان المراجعة.[2]

وتتكون عناصر جدول حسابات النتائج من:[3]

- النواتج: هي زيادة لمنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات أو زيادة الأصول أو إنخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة في الأموال الخاصة باستثناء الزيادة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

- الأعباء: هي إنخفاض في المنافع الاقتصادية خلال فترة في شكل مخرجات أو إنخفاض الأصول، التي يترتب عنها نقص في الأموال الخاصة، بإستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة.

ويحقق جدول حسابات النتائج الميزات التالية :[4]

- التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.
- التمييز على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.
- تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد الأسعار الأسهم.
- التعرف على نشاطات المؤسسة وتركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها.
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير مستمرة.

[1]-محمد الحبيب مرحوم، النظام المالي المحاسبي، محاسبة قواع ام محاسبة المبادئ، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد2 ،جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2018 ،ص 209.

[2]-صالح مرازقة ، الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ،والرهانات المستقبل ، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص9.

[3]-عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2009/2008 ،ص51.

[4]-خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص120.

2 -أنواع جدول حسابات النتائج:

يتم إعداد جدول حسابات النتائج وفق طريقتين هما:[1]

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: وفق هذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصروفات، حسب طبيعتها حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة، هذا الأسلوب ملائم للمؤسسات الصغيرة ألنه لا توجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الشكل التالي:

الشكل رقم(3):جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)

الفترة من..... إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية 1-N
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى			
2 -استهلاك السنة المالية			
3 -القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب و المرسوم و الدفوعات المشابهة			
4 -الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتو جات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الإهتلاكات و المؤونات إسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 -النتيجة العملياتية			

المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6 -النتيجة المالية			

[1]-محمد رمزي جودي، مرجع سابق، ص 75.

7 -النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 -النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر الغير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 -النتيجة غير العادية			
10 -النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية			
11 -النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 ه الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص30.

- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة : وتقوم هذه الطريقة على مقارنة تحليلية للمؤسسة، حيث ترتب الأعباء حسب وظائف ، مما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج وأسعار تكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية والمالية و الإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية[1]، ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الشكل التالي:

محمد سامي لزعر، التحليل للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير تخصص الإدارةالمالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2012 ،50ص.

الشكل رقم(4): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات منتوجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 ه الموافق لـ 26 يوليو 2008 ،المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ،ص31.

المطلب الثاني: جدول سيولة الخزينة و تغيرات الأموال الخاصة :

أولا- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) :

1 -مفهوم جدول سيولة الخزينة:

يعرف جدول سيولة الخزينة على أنه "صورة ديناميكية لكل ما يحدث في المؤسسة خلال السنة المالية حيث تقوم بطرق مختلفة وتسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة المؤسسة، في ثالث فروع هي : نشاط الاستغلال ، نشاط الاستثمار، نشاط التمويل".[1]

فهو "وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر إمداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج".[2]

ويمكن تعريفه أيضا بأنه بيان تقديري يرى للمتحصلات والمدفوعات النقدية المتوقعة في المستقبل، والتي سوف ترتب على تنفيذ المؤسسة، وتعتبر التحصيالت النقدية التدفقات النقدية الداخلة، بينما تمثل المدفوعات النقدية التدفقات النقدية خارجة من المؤسسة.[3]

ويكتسي جدول سيولة الخزينة أهمية كبيرة كونه:

- يعد جدول سيولة الخزينة أداة التخطيط المالي للمؤسسة حيث يتم الاهتمام بتقدير وتدبير احتياجات المؤسسة في المستقبل وتوفيرها في الوقت المناسب.
- تبين هذه التدفقات مقدار احتياجات المؤسسة لتمويل الخارجي.
- تعد هذه التدفقات مؤشرا على مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها اتجاه المالك الدائنين.

2 -عناصر جدول سيولة الخزينة:

يتم تصنيف عناصر جدول سيولة الخزينة في شكل ثالث فئات عرضية هي:[4]

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: هي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة مباشرة بالإيرادات والمصروفات الواردة في قائمة الدخل، وكذلك المرتبطة برأس المال العامل (أي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة).

[1]-محمود حمام، أميرة دباس، أثر قائمة التدفقات النقدية اتجاه القرارات، مجلة البحوث االقتصادية والمالية، العدد4 ،جامعة أم البواقي، 2015 ،ص69.

[2]-دالل حطاب ، نورالدين زعيبط، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جول تدفقات نقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد1 ،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2017،2 ،ص343 .

[3]-الغالي بن ابراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية ، دار صفاء لنشر والتوزيع ، عمان، 2016 ،ص 214 .

[4]-طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 265.

- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول، وكذلك التوظيفات الأخرى غير محتوى ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء استثمارات والتنازل عنها.[1]

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تمثل في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المرتبطة بالحصول على الموارد و الأموال من المالك وتقديم الفوائد لهم، كما تتضمن كذلك الأنشطة المتعلقة بالاقتراض الأموال وسدادها، ومن أمثلة التدفقات النقدية المتعلقة الأنشطة التمويلية: العائد من إصدار الأسهم، العائدات من الافتراضات البنكية، تسديد التزامات الإيجار التمويلي.[2]

3 -عرض جدول سيولة الخزينة :

يتم عرض جدول سيولة الخزينة وفقا لطرقتين هما:

- الطريقة المباشرة: وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل: التحصيالت من العملاء من بيع البضاعة، وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية مثل: السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراه وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة، ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشر في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة االستغالل تحصيالت المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصايف المالية ألألخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة االستغالل(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			

[1]-عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص54.

[2]-محمد رمزي جودي، مرجع سابق، ص78.

3

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيالت عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيالت عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيالت الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيالت المتاتية من القروض			

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج) الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية **تغير الخزينة خلال الفترة**			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 ه الموافق لـ 26 يوليو 2008 ،المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بناريخ 2009/03/25 ،35 ص.

- الطريقة غير مباشرة: وهي الأكثر الطرق شيوعا في الاستخدام العلمي لبيان صافي التدفقات النقدية من العمليات ألنها يسهل إعدادها، وهي تركز عن الطرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات، وتبدأ هذه الطريقة بصافي الربح المتواصل إليه من قائمة الربح ثم يعدل بعناصر الإيرادات والمصروفات أو المكاسب والخسائر التي تحتوي على تدفقات نقدية مثل: الأهلاك لنفاذ الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والمكاسب (الخسائر) ، بيع الأصول الثابتة وغيرها من العناصر التي تمثل قيودا دفترية دون أن يكون لها أثر على التدفق النقدي، ويظهر جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة في الشكل التالي:

الشكل رقم(6): جدول سيولة الخرينة (الطريقة الغير المباشرة)

الفترة من ..... إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات منأجل: - الإهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردون و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			

تدفقات الحزينة النجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 ه الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 36.

للإشارة فان الطريقتين (المباشرة وغير المباشر)، سوف يتوصلان إلى نفس الرقم أي أن صافي التدفق النقدي من التشغيل هو نفس النتيجة سواء اتبعت المؤسسة الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

ثانيا- جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)

1 -تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يشكل جدول التغيرات الأموال الخاصة تحليلا لحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة الخاضعة خلال السنة المالية.[1]

يحقق جدول التغيرات في الأموال الخاصة المزايا التالية :[2]

- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة..
- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها و أي تفصيلات أخرى عنها.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

2 -المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول تغيرات الأموال الخاصة:

المعلومات الدنيا المقدمة في جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية لسنة المالية.
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة.
- النواتج و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة.
- عمليات الرأسمالية (يتعلق الأمر خصوصا بالزيادة و الإنقاص و تديد رأس المال).
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ويأخذ جدول تغير الأموال الخاصة الشكل التالي:

[1]-المادة 25 من القانون 07/11 ،مرجع سابق، ص32 .

[2]-خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ، ص126.

الشكل رقم (7): جدول تغيرات الأموال الخاصة

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 ه الموافق لـ 26 يوليو 2008 ،المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 25/03/2009 ص 37.

المطلب الثالث: جدول الملاحق:

الملحق هو وثيقة يعد جزءا من الكشوف المالية، يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.[1]

يشمل الملحق على المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد القوائم المالية.
- مكملات الأعلام لضرورية لفهم أحسن للميزانية، وجدول حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول التغيرات الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات لمشاركة ولفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعلومات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات طابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية و هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوبة إظهارها في الملحق و تتمثل في الطابع الملائم العالم و الأهمية النسبية..

إذن يجب ألا يشمل الملحق إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد يحكم الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

المبحث الثالث: أساسيات حول القوائم المالية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى اعتراف و قياس عناصر القوائم المالية و حدودها، والعوامل المؤثرة فيها ألنها تعتبر أساسيات القوائم المالية.

المطلب الأول: الاعتراف وقياس عناصر القوائم المالية

أولا- الاعتراف بعناصر القوائم المالية:

الاعتراف هو عملية تضمن عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، وينبغي الاعتراف بعنصر القائمة المالية (الأصول والحقوق الملكية ، والدخل والمصروفات)، و إذا كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية[2] ،وفي ما يلي نوضح العناصر التي يتكون منها الاعتراف بالقوائم المالية :

- الاعتراف بالأصول: يتم الاعتراف بالأصول في الميزانية عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق إلى المؤسسة، و إن الأصل في الميزانية عند تكبد مصاريف ليس من المحتمل أن يتدفق عنها منافع اقتصادية للمؤسسة تتعدى الفترة المحاسبية الجارية.[3]

[1]-قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 ه الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد19،الصادرة بتاريخ 2009/03/25 ،ص38.

[2]-هيني جريونيج ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 8.

[3]-طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص112.

- الاعتراف بالالتزامات: يتم الاعتراف بالالتزام في الميزانية عندما من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع اقتصادية من المؤسسة بسبب تسديد تعهد حالي، وأن مبلغ التسديد يمكن قياسه بموثوقية.

- الاعتراف بالدخل: يعترف في الدخل في قائمة الدخل عندما تنتج زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بزيادة الموجودات، أو انخفاض المطلوبات و التي يمكن قياسها بشكل موثوق فيه.[1]

- الاعتراف بالمصروفات: يعترف بالمصروف في قائمة الدخل عندما ينتج انخفاض في المنافع الاقتصادية المرتبطة بانخفاض الموجودات أو زيادة في المطلوبات والتي يمكن قياسها بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة انخفاض الموجودات، فمثال استحقاق مستحقات العاملين أو استهلاك المعدات.

ثانيا – قياس عناصر القوائم المالية:

القياس هو مقارنة عنصر بعنصر أخر للوصول للقيمة العادلة التي يخزنها عنصر المقاس، وعادة ما يكون العنصر المقاس هو النقود.[2]

ويمكن تعريفه أيضا بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي ستعترف بها القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل، ويتضمن ذلك اختبار محدد للقياس، عدة من الأسس المختلفة للقياس بدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تشمل:[3]

- التكلفة التاريخية: تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو يعادله أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة بمقابل التعهد أو في بعض الظروف مثل ضرائب الدخل ، بمبلغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.

- التكلفة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ الغير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

- القيمة القابلة لتحقيق: تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتحمل الالتزامات بقيم السداد، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

- القيمة الحالية: تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية في المستقبل التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسيرة العادية للعمل، ونتمثل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية، التي من المتوقع أن تطلب سداد الالتزامات قفي المسيرة العادية للعمل.

[1]-عبد الحليم سعيدي، مرجع سابق، ص 64.

[2]- رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية 1 ،الجنادرية لنشر والتوزيع، االردن، 2016 ،ص54.

[3]-طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص115.

المطلب الثاني: حدود القوائم المالية

بما أن القوائم المالية تستخدم لاتخاذ القرارات فعلى المستفيدين أن يعرفوا النقص والحدود اللازمة لهذه القوائم وذلك ألن القوائم المالية تعكس سنة الماضية، أما القرارات فهي للمستقبل، ومن حدود القوائم المالية ما يلي:[1]

- إستخدام التقديرات: حيث أن تراكم الأخطاء أو التحيز في التقدير قد يسبب تشويها أو تحريفا هاما في القوائم المالية، مثل أخطاء مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير العمر الإنتاجي للأصول وتكاليف البحث التطوير.

- إستخدام طرق محاسبية بديلة: فالاختلاف في تطبيق بعض الطرق المحاسبية مثل تقويم المخزون وطرق الاستهلاك المتعددة والتي تعتبر جميعها مقبولة قبولا عاما قد تسبب إختلافات كبيرة في تحديد الدخل وتقييم الأصول.

- إستخدام إجراءات مختلفة لتقييم أصول المؤسسة الواحدة: حيث تظهر النقدية وحسابات المدينين وأوراق القبض وفق القيمة الجارية تقريبا، بينما تظهر الأصول الثابتة بثمن التكلفة التاريخية المحققة من قبل عدة دورات محاسبية وبعض الأصول مثل: المخزون السلعي يظهر بثمن التكلفة أو السوق، لذلك نلاحظ أن المؤسسة ذات الأصول الماثلة تنتج صافي دخل مختلف ويختلف تقييم أصولها إذا إختلفت تواريخ الحصول على هذه الأصول الثابتة.

- غياب بعض الأصول والخصوم بشكل كامل: فعض الأصول قد لا تظهر في الميزانية مثل قيمة إكتشاف أبار البترول والغاز والمناجم وقيمة شهرة محل المنتجة ذاتيا، أما الخصوم التي لا تظهر في الميزانية فهي مثال غرامات العقود التي قد تصبح واجبة التنفيذ والخصوم المحتملة مثل الضمانات البنكية (الكفالات).

إن السبب الرئيسي لغياب الأصول والخصوم السابقة هو صعوبة التقدير و اختلافه من محاسب لأخر بحيث يصبح التقدير ذاتيا، والمحاسبون لا يثبتون في حساباتهم إلا الأرقام المحددة موضوعيا، ومما سبق نلاحظ أن المعلومات الناقصة والمذكورة أعاله قد تكون مهمة جدا في إتخاذ بعض القرارات.

- تغيرات الأسعار: ومن أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية ما يلي:[2]

- التكلفة التاريخية اصغر من التكلفة الاستبدالية والجارية.
- عدم ثبات الوحدة النقدية وهو فرض أساسي في منهج التكلفة التاريخية.
- وجود أرباح وخسائر حيازة لا يتم التقرير (الإفصاح) عنها.

- غياب المعلومات النوعية أو الحقائق غير قابلة للقياس الكمي: مثل قيمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة، قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح، غياب الأحداث الغير المالية عن القوائم والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على شكل القرار وحجمه.

[1]-يوسف محمود جربوع ، نظرية المحاسبية ، حقوق الطبع والتأليف محفوظة ، الطبعة الثانية 2014 ،ص 128.

[2]-نفس المرجع، ص 129.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القوائم المالية

إن للقوائم المالية عدة عوامل مؤثرة فيها، أهمها :[1]

- أثر المنظمات المهنية: ويتضح هذا الأثر في الواليات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع لذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بوضع أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية ، وبالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة وبالمثل لقد اصدر معهد المحاسبين القانونيين مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع الجمعيات المهنية الأخرى.

- اثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية: حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الواليات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق **الأوراق** المالية في نيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة سوق تنظيم **الأوراق** المالية لمراجعاتها والتأكيد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، بالمقابل تقوم الهيئات المشرفة **الأوراق** المالية بدور مماثل في الأشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

- النظام الاقتصادي القائم: إن النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرون والدائنون وغيرهم، بينما يقوم النظام المحاسبي لدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسئولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصاءات اللازمة للتخطيط على مستوى القومي.

- التضخم و الارتفاع في الأسعار: حيث أدى إنخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد و إعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

- أثر تدخل الدولة: تقوم الدولة بدور الرئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيد منها، هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها، ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

ويمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف التقارير المالية، مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها في الدول، والتي تنظم إعداد وعرض القوائم المالية.

[1]-سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012 ،ص77.

خلاصة الفصل:

تعتبر القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، و ما ستحققه من نتائج، وتتضمن القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق) ، وحتى تكون المعلومات المحتويات في هذه القوائم ذات خصائص نوعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق بين تكلفة والعائد، بحيث أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفة إعدادها، ويمكن القول أن القوائم المالية هي المنتوج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية، والذي تفصح فيه المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ومركزها ونتائجها المتحققة خلال الدورة المالية، مما تساعد على إتخاذ القرارات السليمة من طرف جميع مستخدميها.

الفصل الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية و تقييم الأداء المالية للمؤسسة

تمهيد:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة من حيث السيولة ومعرفة موجودات ومصادر الحصول عليها أمرا ضروريا، ثم أصبح لازما إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عدد كبيرا من المعلومات حتى يتمكن مستخدميها من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات اللازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه.

و انطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: أداء المؤسسة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الثالث: عالقة التحليل المالي للقوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: أداء المؤسسة

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم الواسعة انتشارا نظرا لما يكتسبه من أهمية لمؤسسات الأعمال، حيث يبحث الأداء عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن، الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم للمؤسسة و الاستمرارية في السوق.

المطلب الأول: مفهوم أداء المؤسسة

لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريف مصطلح الأداء، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر المفكرين والكتاب في هذا المجال، و اختلاف أهدافهم، ففريق من الكتاب أعتمد على الجوانب الكمية (أي تفصيل وسائل التقنية في التحليل)، بينما فريق أخر اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعادا تنظيمية و اجتماعية فضال عن جوانب الاقتصادية، ومن ثم لا يجب الاقتصار على استخدام النسب و الأرقام فقط في التعبير عنه، و تجدر الإشارة إلى الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من كلمة الانجليزية (Toperform)، وقد اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللاتينية (perfomer)، الذي يعني تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسيطرة.[1]

فالأداء هو "نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها، وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناءا على أهدافها طويلة الأجل".[2]

أما أداء الأفراد أو الموارد البشرية الذي يكون في مجموعه أداء المؤسسة فهو "مجموعة من السلوكيات الإدارية ذات العالقة، والمعبرة عن قيام الموظف بأداء مهامه وتحمل مسؤولياته، وتتضمن جودة الأداء في حسن التنفيذ والخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة، و الاتصال والتفاعل مع بقية أعضاء المؤسسة والالتزام بالنواحي الإدارية للعمل، والسعي على نحو الاستجابة لها حرص وفاعلية.[3]

المطلب الثاني: معايير تصنيف أداء المؤسسة

ينقسم الأداء وفقا لعدة معايير إلى:[4]

1 -حسب معيار الشمولية: ينقسم إلى:

- الأداء الكلي: هو الذي يتجسد بالإنجازات التي تساهم في جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، وال يمكن تبين إنجازها إلى عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى و كيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كمعايير لألداء كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو.

الشيخ الداوي، تحليل الأسس لنظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد7 ،جامعة ورقلة،2010/2009 ص2017.

إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفاس لنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص.160

حسين محمد الضمور، مستو ى توجيه موظفي البنوك نحو الأداء، دار أمجد لنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص26.

عبد الماليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد1 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001 ،ص89.

- الأداء الجزئي: هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة.

2 -حسب معيار المصدر: ينقسم أداء المؤسسة وفق هذا المعيار إلى نوعين:[1]

2-1 - الأداء الذاتي (الداخلي): أي أنه ينتج لفضل ما تحوزه المؤسسة الاقتصادية من موارد ضرورية لنشاطها فهو ينتج أساسا من الموارد التالية:

- الأداء البشري: هو أداء أفراد المؤسسة الذي يمكن اعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهارتهم.

- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثمارها ووسائلها التقنية بشكل فعال.

- الأداء المالي: يكمن في فعالية وكفاءة إستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2-2 -الأداء الخارجي: وهو ذلك الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، و لا تتسبب في إحداثه، وهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج جيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم أعمال نتيجة لارتفاع الأسعار الصرف أو خروج أحد المنافسين ....الخ.

إن هذا التقسيم يعرض على المؤسسة تحليل نتائجها وفق المنظور الظاهر، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (8): أنواع الأداء

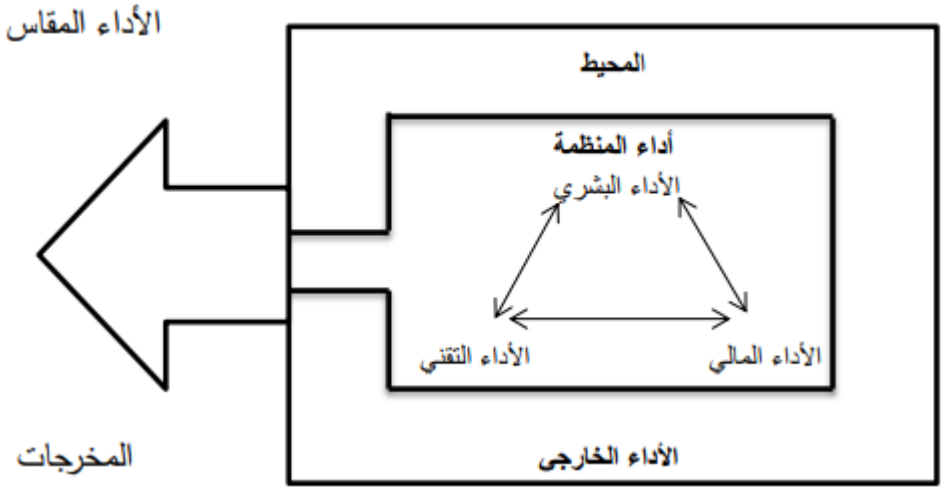

المصدر: نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014 ،ص73.

[1]- نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة دكتوراه في المحاسبة، جامعة محمد خيضر،بسكرة ،2014/2015 ،72ص.

ويتضح من الشكل أن المؤسسة جزء لا يتجزأ من المحيط الخارجي، لذا البد لها أن تولي اهتمامها الكبير بالمتغيرات المتعلقة به، لأنه و إن كثرت متغيراته يمكن لها أن تتحكم بتأثيراتها عكس المحيط الخارجي الذي يصعب التحكم في تحديداته، وأفضل حل للمؤسسة هو أن تحاول التكيف و الاستجابة للمتغيرات الخارجية بما يلاءم أهداف المؤسسة.

3 -حسب المعيار الوظيفي: يقسم الأداء وفقا لهذه المعايير حسب وظائف المؤسسة التي يمكن حصرها في:[1]

- أداء الوظيفة المالية: يمثل هذا الأداء قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة.

- أداء وظيفة الإنتاج: يقصد به قدرة المؤسسة على تحقيق المعدلات المطلوبة من الإنتاجية، و إنتاج منتوجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها بالتنافس مع مثيلاتها.

- أداء وظيفة الموارد البشرية: ويقصد به الأثر الصافي جهود الفرد التي تبدأ بالقدرات و الإدراك للدور أو المهام، بالتالي يشير إلى درجة تحقيق و إتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد.

- أداء وظيفة التموين: يمثل أداؤها في القدرة على توفير المواد الأولية بجودة عالية في الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية، والحصول على آجال بتسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء وتحقيق استغلال جيد ألماكن التخزين.

- أداء وظيفة البحث والتطوير: يتمثل أداء وظيفة البحث والتطوير بالقدرة على توفير الجو الملائم للاختراع و الابتكار والتجديد، مقارنة بالمنافسين ومواكبة التطورات الحديثة.

- أداء وظيفة التسويق: تتمثل قدرة وظيفة التسويق في التحديد الجيد لمتطلبات العملاء، وبالتالي محاولة تلبيتها و إرضائها ، وأيضا معرفة الحصص السوقية للمؤسسة ومحاولة تنميتها وتغطيتها.

- أداء وظيفة العالقات العمومية: إن أداء وظيفة العالقات العمومية يتجسد في قدرة المؤسسة على حسن تسيير علاقاتها مع مختلف الأطراف الفعالة معها و إرضائهم كمساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، وأخيرا الدولة.

4 -حسب معيار الطبيعة: تنطوي ضمن هذا المعيار التصنيفات التالية:[2]

- الأداء الاقتصادي: يتم قياس الأداء الاقتصادي باستخدام الربحية، و المردودية بأنواعها المختلفة ومن أهم الأدوات المستخدمة هي التحليل المالي، هذا على الرغم من أن التشخيص الاقتصادي البد أن يتماشى مع التشخيص المالي للوصول إلى نتائج هامة حول الأداء الاقتصادي.

- الأداء الاجتماعي: يعد الأداء الاجتماعي ألي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية ، ويتميز هذا النوع بصعوبة إيجاد المقاييس الكمية، لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات الاجتماعية .

[1]-نوبلي نجلاء مرجع سابق، ص7.

[2]-عادل بومجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة إلقتصادية، مذكرة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص52.

- الأداء الإداري: يتعلق هذا الجانب بالتخطيط والسياسات و الإجراءات التي تجدها المؤسسة، ويتم تحقيق ذلك من خلال حسن اختيار أفضل البدائل التي تحقق الأهداف المسيطرة ، ويمكن الاستعانة بالنماذج و الأساليب العلمية لتطوير هذا الجانب.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

إن أداء المؤسسة باعتباره أحد المكونات الأساسية لنشاطها ليس بمغزل عن مختلف المتغيرات، بل يؤثر ويتأثر بها، أهمها:[1]

1 -العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة: تمثل العوامل التي تقع في محيط المؤسسة الداخلي، أي تنتج عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية لذلك فهي تخضع إلى حد ما لتحكم المؤسسة، ومع كثرة وتداخل هذه العناصر فإن العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة و الخاضعة لتحكمها يمكن أن تصنف إلى مجوعتين رئيسيتين هما:

-العوامل التقنية: وهي مختلف القوى والتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة، وتضم على الخصوص ما يلي:

- نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات.
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال.
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات و الآلات.
- موع المنتوج بشكله ومدى مناسبة التغليف له.
- التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها.
- التناسب بين طاقتي التخزين و الإنتاج في المؤسسة.
- مستويات الأسعار.
- الموقع الجغرافي للمؤسسة.

- العوامل البشرية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام الموارد البشرية في المؤسسة وتضم على الخصوص:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس.
- مستوى تأهيل الأفراد.
- التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.
- نظامي المكافآت والحوافز.
- الجو السائد بين العمال والعالقة السائدة بين المشرفين والمنفذين.
- نوعية المعلومات.

[1]-عبد المالك مزهودة، مرجع سابق، ص 93.

2 -العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة: تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي بذلك تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو المصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر المخاطر التي تحاول التأقلم لتخفيض من حدتها، فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء، ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل إقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجيا وعوامل سياسية وقانونية.[1]

- العوامل الاقتصادية: تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظروف الاقتصادية كالأزمات الاقتصادية وتدهور في الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي....الخ.

- العوامل الاجتماعية: تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين بالعالقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسة، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي.

- العوامل التكنولوجيا: تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدتها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل المواد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة من نشأتها، تخفيض تكاليف الإنتاج.

- العوامل السياسية والقانونية: هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها، تتمثل عموما في الاستقرار السياسي و الأمني للدولة، العالقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات، وكل العوامل سابقة الذكر قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أداها الإجمالي أو المخاطر تفرض عليها التأقلم للتخفيف من حدتها.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: ماهية تقييم أداء المؤسسة

أولا- تعريف تقييم أداء المؤسسة:

يعرف تقييم الأداء المؤسسي بأنه "عملية تهدف إلى قياس ما تم إنجازه من قبل المؤسسة ما خلال فترة زمنية محددة، مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعا، وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات مع تحديد أوجه القصور و الانحراف إن وجدت، وسبيل على عالجها في الحاضر والمستقبل".[2]

كما يمكن تعريفه بأنه "السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولة فيه، و الأهداف المحددة مقدما، والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها، وتحديد أوجه التصحيح المناسبة.[3]

إذن تقييم أداء المؤسسة "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيقه الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات الأنشطة بالمؤسسة، بما تحقق الأهداف الموجودة منها.[4]

عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، مذكرة ماجستير تخصص علوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011 ،ص52.

محمد الطعامنة، االساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، منشورات المنظمة العربية الإدارية، مصر،2007 ،ص401.

محمد عبد الحميد الفقهي، معايير تقويم الأداء المصارف الأسلامية، الدار الجامعية، االسكندرية،2015 ص39.

عمرو حامد، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2009 ،ص 121.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن مجال تقييم الأداء هو جميع الأنشطة داخل المنظمة في ضوء المعلومات الرقابية التي تم لتواصل إليها، وذلك بهدف التأكد من أن الأنشطة الفعلية تسير نحو ما هو مخطط لها، أو اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حالة انحراف مسارات بعض الأنشطة عما هو مخطط لها.

ثانيا: أهمية تقييم أداء المؤسسة:

تنبع أهمية تقييم أداء المؤسسة من خلال طبيعته كوظيفة تستهدف دراسة التناسق بين عوامل الإنتاج للتعرف على مدى كفاءة استخدامها، وتطوير تلك الكفاءة في فترات زمنية متتابعة وذلك من خلال مقارنة ما يحقق منها بالهدف، وترجع أهمية تقييم الأداء إلى الأسباب التالية:[1]

- تساعد على توجيه نظر الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف وحيث يكون الإشراف أكثر إنتاجية.
- تعمل على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناتجة وتنميتها، وكذلك العناصر غي المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها، أو محاولة إصلاحها لزيادة كفاءتها.
- تساعد مديري الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي ستخضع للقياس والحكم.
- لمساعدة على وجود نوع من الإقناع الوظيفي بتعرف المدير بكيفية أداء العمل الذي ستولي مهامه مقدما، كذلك توفير الأساس السليم لإقامة نظام سليم وفعال للحوافز، كما أنها تساعد على تحديد المدى الذي تحقق عنده تحمل المسؤوليات الإدارية.
- تمدنا مؤشرات تقييم الأداء بالأساس الذي يتم بمقتضاه إجراءات مقارنات بين القطاعات المختلفة داخل المنظمة، كذلك بين متطلبات الأعمال وبعضها البعض.
- تساعد مؤشرات تقييم الأداء المستويات الإدارية على التعرف على أسباب الانحرافات التي اكتشافها حتى يمكن إتخاذ الإجراءات اللازمة ملاقاتها.

ثالثا: أهداف تقييم أداء المؤسسة:

يعد الهدف الأساسي لتقييم أداء المؤسسة هو تطوير الأداء وتحسين مستوى إدارة النشاط، و يتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التي نصت جميعها في مجرى الهدف العام وتؤدي إليه، وأهمها ما يلي:[2]

- ضمان تحقيق النشاط الأهداف التي أنشئ من أجلها.
- ضمان حسن استخدام الموارد البشرية والمادية و إدارتها.
- السعي إلى تقييم الأسباب التي أدت إلى مظاهر حسن الأداء وتحسين مستوى إدارة النشاط.

[1]-عمرو حامد، مرجع سابق، ص 123.

[2]-محمد عبد الحميد الفقي، مرجع سابق، ص41.

- ترشيد القرارات الإدارية وذلك من خلال مد الإدارة بالبيانات اللازمة عن نتائج تقييم أداء جوانب النشاط المختلفة.
- توفير البيانات للإدارات العليا والجهات المشرفة للنشاط على نحو يرفع مستوى فعالية تلك الجهات في تحقيق إشراف وتوجيه مجدية.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

أولا- مفهوم الأداء المالي للمؤسسة:

1 -تعريف الأداء المالي للمؤسسة:

الأداء المالي هو "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها و الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة".[1]

فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الموارد التي تقوم باستثمارها.[2]

وقد يتمثل الأداء المالي المفهوم الضيق ألداء المؤسسات حيث يركز على إستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف.[3]

الأداء المالي له أهمية تكون في شكل عام أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها، لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

كما تكون أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاع وتقسيم مستويات أدائها وفاعليته، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد معوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها الصحيحة، وترشيد الاستخدامات من أجل إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة.

2 -العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة:

وتتلخص العوامل المؤثرة في الأداء المالي بالتالي:[4]

- الهيكل التنظيمي: يؤثر الهيكل التنظيمي على الأداء التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصص الموارد لها بالإضافة إلى تسهل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات تسمح للمؤسسات باتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

[1]-محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوم 05و 2013/05/06 ،جامعة الوادي، ص7.

[2]-خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص47.

[3]-محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد لنشر والتوزيع،عمان،2010 ،ص45.

[4]-نفس المرجع، ص48.

- المناخ التنظيمي: يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سالمة الأداء بصورة ايجابية من الناحيتين الإدارية عطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة لألداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير والمالية و الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

- التكنولوجيا: هي عبارة عن أساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياطات، ويندرج مع التكنولوجيا عدد من أنواع تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلبة وتكون وفق للمواصفات التي يطلبها المستهلك، و تكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة بطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها.

- الحجم: يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة فقد يشكل الحجم عائقا إذ إن زيادة الحجم يجعل عملية إدارة المؤسسة يجابا من حيث أنه كلما زاد أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، حجم المؤسسة يزداد عدد المحليين الماليين المهتمين بها.

ثانيا: تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

1 -تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة: :

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو تحكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة(إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع رغبات أطرافها المختلفة) ، أي أن تقييم أداء المالي للمؤسسة هو قياس النتائج لمحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد، ما يمكن قياسه ومن ثم تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[1]

كما يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة إستخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تقوم المؤسسة في تحقيق أهدافه، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكثر ويمكن توضيح أهم جوانب تقييم الأداء المالي للمؤسسة كما يلي:[2]

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة.
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول وذلك يتضمن قرار حجم ونوع الاستثمار المناسب، وتحديد الحجم المناسب من رأس المال والديون سواء كانت قصيرة أو طويلة.
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري إلي مؤسسة الاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو و الاستمرارية.
- مدى تغطية مستوى لنشاط للمصاريف العامة.
- اثر السياسة المالية للمؤسسة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

[1]-دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات االقتصادية، مجلة الباحث، العدد، جامعة ورقلة،2006 ،ص41 .

[2]-شمالل أيوب، بن نذير نصر الدين، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة االقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل االبداع، يوم 2017/04/25 ،جامعة البليدة2 ،ص6

ويمكن توضيح عملية تقييم الأداء للمؤسسة في الشكل التالي:

الشكل رقم(9): عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة

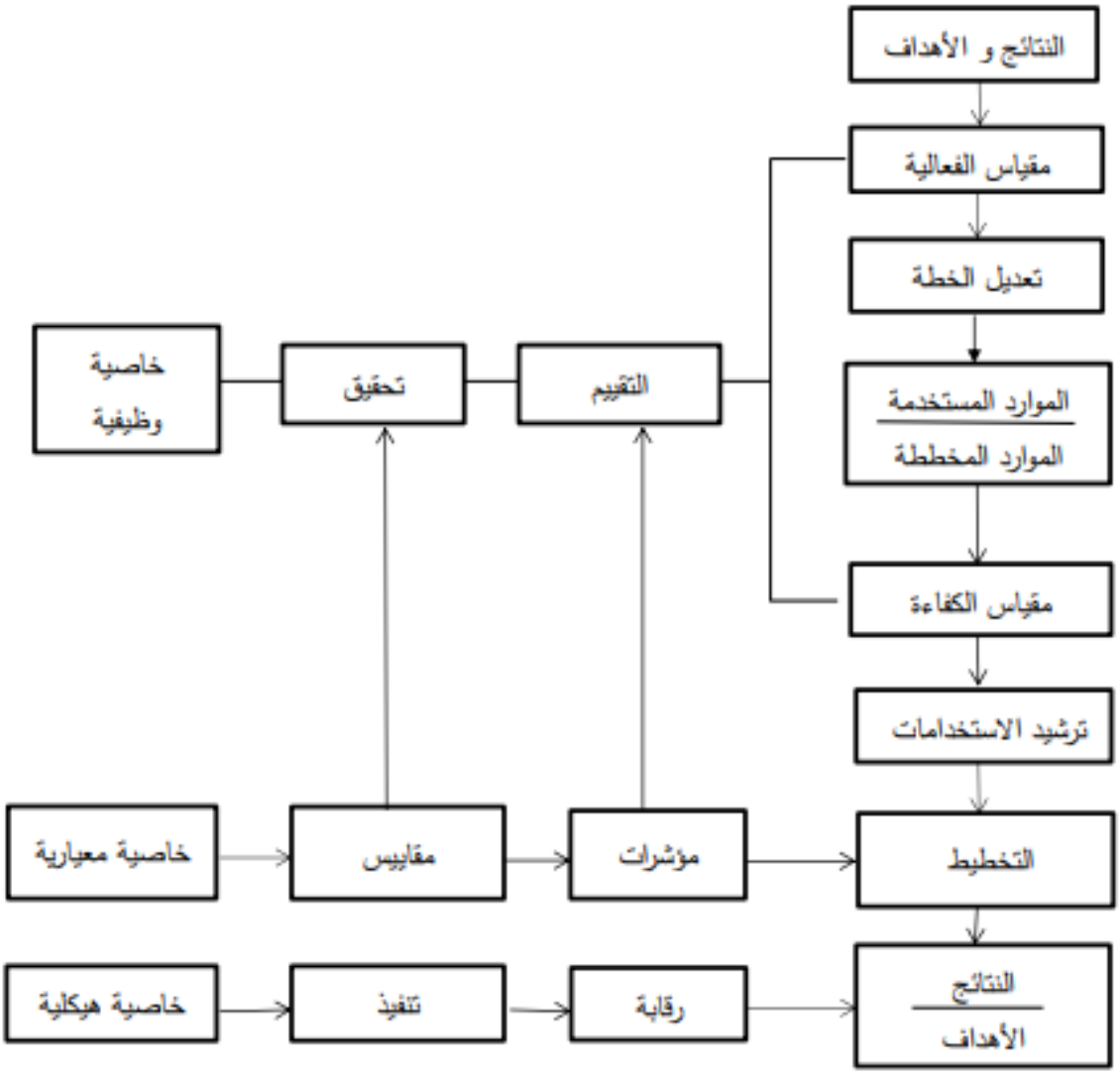

المصدر: شملال أيوب، بن نذير نصر الدين، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، يوم 25/04/2017، جامعة البليدة 2، ص7.

من خلال الشكل يتضح أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة ألهدافها المالية و مقارنة ما تم تحقيقه مع مكان مخطط له من أهداف هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

2 -أهداف تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

تسعى المؤسسات من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:[1]

- متابعة مدى تنفذ المؤسسة ألهدافها المالية المحددة، ويتم ذلك بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى بالاعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، جراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها، وتصحيحها، والعمل على تلاقي الأخطاء مستقبلا.
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي التي لها عالقة بالمؤسسة، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها.
- يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط و مردودية وتوزيعات على سعر السهم.
- يساعد الأطراف التي لها عالقة بالمؤسسة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.
- معرفة هل حجم الاستثمار في الأصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية) كالنقد، والحسابات المدينة والمخزون السلعي و الأصول الثابتة (مناسبا ومتواريا مع نشاط التشغيلي للمؤسسات مثال بالمبيعات، أو أن الاستثمار يزيد أو يقل عن مستوى النشاط التشغيلي .
- التأكد من استخدام و استغلال الموارد المالية المتاحة والمتوافرة تحت تصرفات المؤسسة أفضل استخدام و وفق الأهداف المحيطة.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

إن تقييم الأداء في المؤسسة يعد وسيلة ضرورية لتحسينه، من خلال مختلف المعلومات التي يقوم بتوفيرها حول تحليل أداء و الانحرافات و كيفية تصحيحها و تجنبها مستقبلا لذا البد لها وان تقوم بعملية تقييم الأداء المالي و فق منهجية محددة لتضمن فعاليته، وهي:[2]

- تحديد معايير الأداء: ويقصد بتجديد معايير الأداء تحديد أداء من المقارنة)مقدر(لمثل الهدف المرجو تحقيقه، حيث يمكن من المقارنة بالأداء الفعلي و تحديد الانحرافات الموجودة، هذه الخطوة تعد بمثابة الحجر الأساسي في عملية تقييم الأداء المالي.

- قياس الأداء الفعلي مع الانحرافات: بعد تحديد معيار الأداء المتوقع تأتي الخطوة والتي تتجلى في الحصول على مختلف المعلومات المالية من الكشوف المالية و التقارير السنوية المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة، ثم

[1]-محمد رمزي جودي، مرجع سابق، ص 94.

[2]-نابلي نجلاء، مرجع سابق ، ص95.

قياس الأداء الفعلي من خلالها وفق مؤشرات و مقاييس محددة سلفا، ومن ثم مقارنة الأداء المالي بالأداء المعياري و تحديد مختلف الانحرافات.

- تحليل الانحرافات: يقصد بتقييم الأداء عملية تحصيل دقيق له، وعليه يتم بهذه الخطوة تحليل دقيق للمخرجات و القياس و البحث في مسببات الانحرافات هل كان سببها قصور من طر ف

العمال الموردين أو قصور في القياس و قد يكون قصور في تحديد الأداء المعياري و يكون غير واقعي وتحديد درجة الانحراف (انحراف خطير أو انحراف سطحي أو.....الخ).

- تصحيح الانحرافات: تأتي هذه الخطوة على ضوء ما تم في الخطوات السابقة، هنا يتم وضع لتوصيات و الاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات، و بالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة ألهداف المؤسسة و خططها من أجل القضاء على هذه الفروقات، و هنا يتجلى الدور الكبير و الفعال لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة في تحقيق أهداف المرسومة بها.

المبحث الثالث: عالقة التحليل المالي للقوائم المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة:

لكي تقف أي إدارة على نقاط الضعف والقوة فيها وعلي الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها، كان البد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي للمؤسسة، مما يزود الإدارة بالمعلومات التي تسمح باتخاذ القرارات وعلى سند التغيرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا، وال يقتصر أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء على إدارة المؤسسة لوحدها، بل تتعدى إلى الأطراف الأخرى ذو الصلة بالمؤسسة كالمساهمين، والموردين.....الخ. ونظر لتعدد القوائم المالية التي تعدها المؤسسة سنحاول التركيز على أهم القوائم المالية وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة.

المطلب الأول: التحليل المالي:

أولا- تعريف التحليل المالي :

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية، إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما، إلى أرقام ونسب مئوية و إيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب، ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة، وبالتالي تطوير عملياتها وتحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها".[1]

فهو "عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات الماضي والحاضر وما ستكون عليه في المستقبل".[2]

إذن التحليل المالي عملية يتم من خلالها يتم استنباط مؤشرات ونسب مئوية من البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة بما يؤدي لتصحيح الأخطاء الاقتصادية لتلك المؤسسة.

[1]-نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار ناشرون ومرغبون، عمان، 2012،ص9.

[2]-وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المقترحة ، الدانمارك، 2007 ،ص20.

وتنبع أهمية التحليل المالي من:[1]

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع ، كما يساعد في التخطيط المستقبلي ألنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسات من حيث معرفة مؤشرات نتائج ألعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

ثانيا: أنواع التحليل واستعمالاته:

1 -أنواع التحليل المالي:

هناك عدة أنواع من التحليل المالي منها:

- التحليل العمودي(التحليل الرأسي): يتم تحليل كل قائمة من القوائم المالية بشكل مستقل لعام مالي واحد باستخدام أحد عناصر هذه القوائم لمعرفة دلالته مع بقية العناصر الأخرى، لقائمة الدخل يستعمل صافي المبيعات و إجمالي الأصول وقائمة المركز المالي لقياس الكفاءة البيعية، الائتمانية و الاستثمارية وذلك بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية.

- التحليل الأفقي (الاتجاهي): يتضمن التحليل الأفقي تحليلا لعناصر القوائم المالية لعدة سنوات مالية متتالية لدراسة اتجاه كل عنصر من عناصر القائمة بالزيادة أو النقصان مع سنة الأساس بعد تحويل الأرقام إلى نسب مئوية لمعرفة مدى نمو أو الثبات أو التراجع لكل عنصر من العناصر عبر المدى الزمني.

2 -استعمالات التحليل المالي:

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها:

- التحليل الائتماني: ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على قدرة المدين على سداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض.

- التحليل الاستثماري: يستعمل التحليل المالي في تقسيم الاستثمار في أسهم المؤسسات و إسناد القرض، وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد و المؤسسات.

- تحليل الاندماج الشركات: قد ترغب مؤسسة في شراء مؤسسة أخرى أو انضمام مؤسستين أو أكثر معا لتكوين مؤسسة جديدة وهنا البد من تقسيم المؤسستين وتقدير الأداء المستقبلي لها

- تحليل تقييم الأداء: إن تقيم الأداء المؤسسة يعتمد على تقسيم رحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها، وهذا لا يتم إلا من خلال إستخدام أدوات التحليل المالي.

[1]-وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء لنشر والتوزيع، الأردن، 2009،ص16.

- التخطيط: تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات، وال يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.

ثالثا- الأطراف المستعملة من التحليل المالي:

يثير التحليل المالي إهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على التساؤلات التي تمس مصالحها، فالغرض من التحليل المالي يختلف باختلاف الفئة ذات العالقة ويمكن تقسيمها إلى قسمين إطراف الداخلية وأطراف خارجية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): مستخدمو القوائم المالية

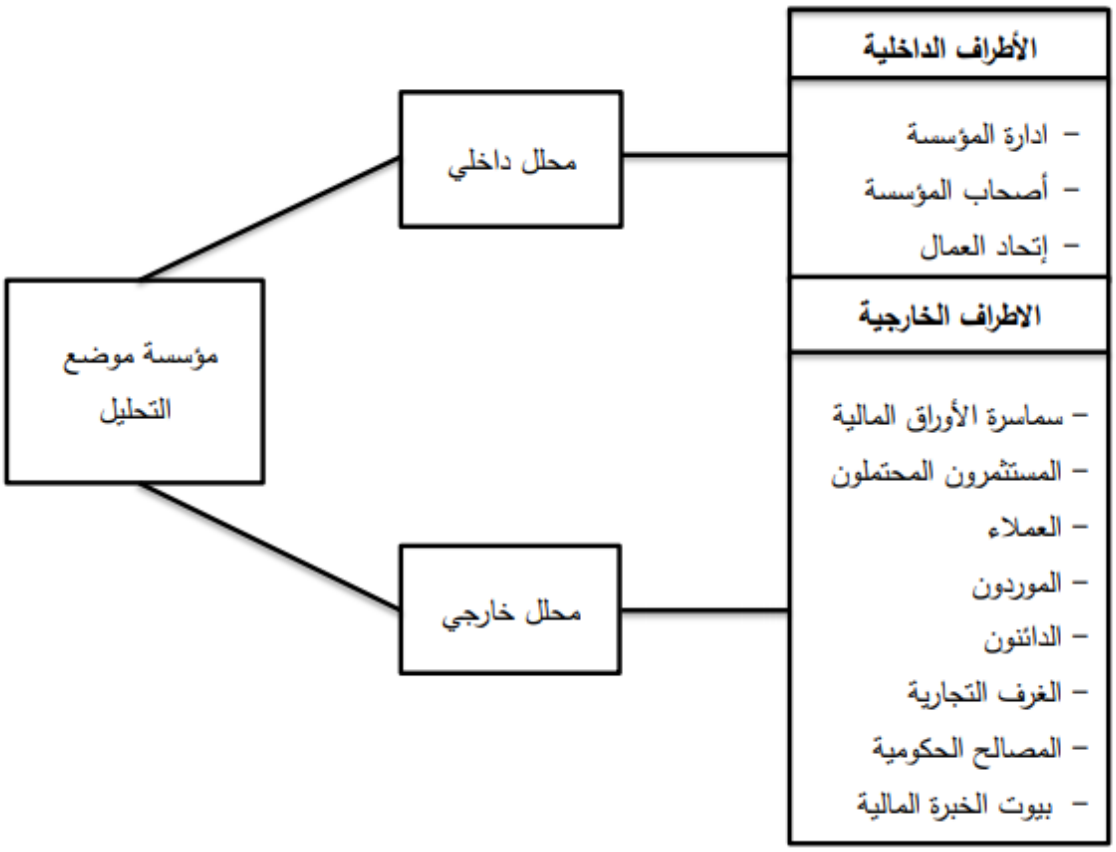

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي، مذكرة ماجستير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة ، 2012/2011 ،ص81.

نلاحظ من خلال الشكل أن مستخدمو القوائم المالية فئتين هما:[1]

1 -الأطراف الداخلية: يقصد بها المستويات الإدارة المختلفة في المؤسسة، و نلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظرا لإخلاف المسؤوليات الملقاة على عائق كل منها ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي المؤسسة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

- أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسة الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي، لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي بنصب على التحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، بالإضافة إلى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

- اتحاد العمال: يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرتها على الاستمرار والتوسع، ومن ثم الاستثمار في توظيف العاملين الحالين، و إيجاد مواقع شغل جديدة.[2]

2 -الأطراف الخارجية: هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بالمؤسسة، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

- سماسرة الأوراق المالية: هدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي:

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات التسعيرة المناسبة لهذا السهم.
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

- العملاء: باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك المنافسة، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يتحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

- الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سالمة المراكز المالية لعملائه و استقرار الأوضاع، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، يعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، على ضوء ذلك يقر ر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل.

- المستثمرون المحتملون: يقوم المستثمرون المحتملون بدراسة إمكانية استثمار أموالهم في المؤسسة لذا يهتمون بنتائج التحليل المالي لها.

[1]-منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر، عمان، 2005 ،ص18 .

[2]-لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص79.

- الدائنون: تختلف وجهة الدائنون في التحليل المالي تبعا لـ:

- **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن إهتمام التحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقة للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.
- **الديون قصيرة الأجل:** إن إهتمام الدائنون هنا هو ضمان قبض مبالغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا يحب الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

- الغرف التجارية: تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على البيانات عن نشاطات العديد من للمؤسسات والصناعات حول أوضاعها المالية، و معدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية تجارية، أو خدمة أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسيطة ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل.[1]

- المصالح الحكومية: يعود إهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات ألسباب رقابية بالدرجة الأولى، ألسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

- مراقبة الأسعار.

- بيوت الخبرة المالية: تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على التكاليف من إحدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، وتقوم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية لتلك الخدمات.

المطلب الثاني: علاقة التحليل المالي للميزانية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة:

أولا- عالقة التحليل المالي للميزانية بواسطة التوازنات المالية بتقييم الأداء المالي للمؤسسة:

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية المالية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك باعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:[2]

1 -رأس المال العامل :

يعرف رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، كلما زاد رأس المال العامل كلما كانت السيولة أفضل، إذن يعتبر ر أس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.[3]

[1]-لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص81.

[2]-عطاء هلا علي الزبون، إستراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبي للنشر والتوزيع، الأردن،2009 ،ص101.

[3]-زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ،ص4.

ويمكن حسابه تبعا لمنظورين:

- **من منظور أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **من منظور أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – القروض طويلة الأجل

حيث تمثل الأصول المتداولة كل من قيم الاستغلال، قيم قابلة للتحقق، قيم جاهزة.

أي أن شراء الأصول الثابتة بقروض طويلة الأجل سوف لن يدخل في حساب رأس المال العامل، أما لو تم الحصول على تلك الأصول بقروض قصيرة الأجل فسوف تعتبر جزء من رأس المال

العامل وتظهر في تغير المركز المالي في حساب رأس المال العامل، وتوضح في بند الخصوم قصيرة الأجل عندما تطرح من الأصول المتداولة.[1]

بصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل:

رأس المال العامل موجب: (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة) ، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، و المتبقي فائض يمثل رأس المال العامل، وذلك النحو التالي:

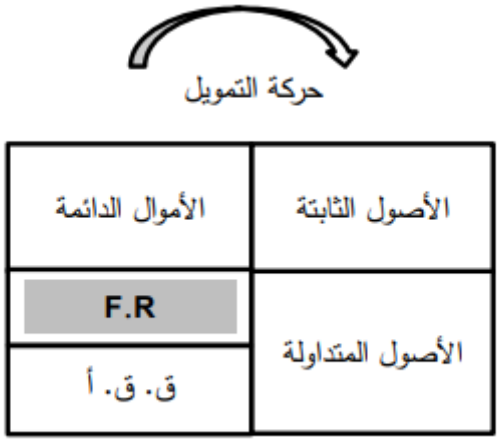

[1]-خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات جدوى المشاريع ، دار وائل للنشر، عمان،2010 ،ص70 .

رأس المال العامل سالب: (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) ، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل، وذلك على النحو التالي:

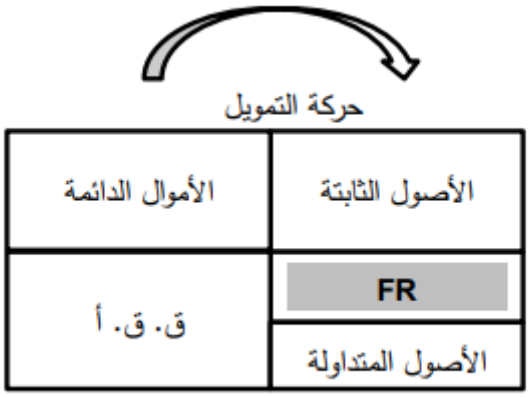

رأس المال العامل معدوم: (الأموال الدائمة يساوي الأصول الثابتة) ، وهي حالة نادرة الحدث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة، وذلك على النحو التالي:

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ق. ق. أ

وهناك أنواع من رأس المال العامل، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1-1 **-رأس المال العامل الإجمالي**: ويقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط الاستغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تتحول إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة المالية الواحدة وهي الأصول المتداولة والتي تشمل كل قيم الاستغلال ، والقيم المحققة والقيم الجاهزة، ومما سبق يمكن تحديده كما يلي:[1]

[1]-نعيمة شباح، دور التحليل المالي في تقييم أالداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير في تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007/2008، 71ص.

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

وتتمثل كل من: قيم الاستغلال(المخزونات) ، وقيم قابلة للتحقيق (الزبائن ومدينون الآخرون) ، وقيم الجاهزة (البنك، الصندوق).

ويمكن حساب رأس المال العامل الإجمالي بطريقة أخرى هي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول الثابتة

2-1 **-رأس المال العامل الصافي (الدائم):** هو عبارة عن فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

وغالبا ما يكون مقدر هذا الفرق مقدار موجبا ومن هنا نشأت تسمية صافي رأس المال العامل الصافي للتعبير عن هذا الفرق فهو صافي، أي خالي من أي التزامات مستحقة خلال السنة، ممثلة

بالخصوم المتداولة أو ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي قد تم تحويله بمصادر تمويل طويلة الأجل.

3-1 -**رأس المال العامل الخاص:** يعبر رأس المال العامل الخاص عن الفائض من تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة من أجل تمويل الأصول المتداولة، وهذا يعني أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل تمول أيضا جزءا من الأصول المتداولة، يمكن حساب رأس المال العامل الخاص بالعلاقتين التاليتين:[1]

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص= الأصول المتداولة – مجموع الديون

حيث تتمثل مجموع الديون في مجموع الخصوم.

[1]-نوبلي نجلاء، مرجع سابق، ص 113.

4-1 -**رأس المال العامل الأجنبي:** يمثل ر أس المال العامل الأجنبي مصادر خارجية للتمويل، وهو عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها المؤسسة من الخارج قصد تمويل نشاطها، ويحسب بالعلاقات التالية:[1]

رأس المال العامل الاجنبي = مجموع الديون

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

2-احتياجات رأس المال العامل:

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد دورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، و يحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، على أن تكون هنا ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات، وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

ويمكن توضيح احتياجات رأس المال العامل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(11): احتياجات رأس المال العامل

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2012 ،ص34.

[1]-مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ،ص33.

من خلال الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تمثل الفرق بين احتياجات الدورة وموارد الدورة، فعندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائض لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة تبحث عن موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود، وممثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفضة أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز سرعة نشاط دورة الاستغلال ، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية موارد الاحتياجات.[1]

3-الخزينة;

يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلال، وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعال من مبالغ سائلة خلال الدورة، من هذا نستنتج أنها الفرق بين الموارد المستغلة لتمويل نشاط المؤسسة و الاحتياجات الناتجة عن استغلال نشاطها، وتمثل الخزينة الفائض أو العجز بعد تمويل الاستثمارات وكذا احتياجات التمويل المتعلقة بالنشاط، وتحسب الخزينة بالعالقة التالية:[2]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل – واحتياجات رأس المال العامل

من خلال مقارنة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:[3]

- **الخزينة الصفرية:** تشير الحالة إلى الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر، وبالتالي صورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

- **الخزينة الموجبة:** في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هنا فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.
- **الخزينة السالبة:** في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

[1]-اليمين سعادة، مرجع سابق، ص65.

[2]-ناصر دادي عدون وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر،2008 ،ص77.

[3]-اليمين سعادة، مرجع سابق، ص66.

ثانيا: علاقة التحليل المالي للميزانية بواسطة النسب تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

1 -نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة من الأصول المتداولة، ويهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة وذلك إلى جانب إهتمام كل من الإدارة والمالك، ولكن على الرغم من دلالة هذه النسب إلا مقاييس السيولة التي تعبر عنها يمكن أن تصبح عديمة الفائدة ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على الأصول و الالتزامات قصيرة الأجل التي تتميز بالتغيرات السريعة في قيمتها، وتشمل نسب السيولة ما يلي:[1]

1-1 **-نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحويل إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) ، والسريعة التي تحول إلى سيولة (كالقيم للتحقق) والسائلة (القيم الجاهزة)، الديون قصير الأجل، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، إذا زادت هذه النسبة عن 100 ،%كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا، وتحسب بالعالقة التالية:[2]

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل) 100

2-1 **-نسبة السيولة المختصرة :** تبين هذه المؤسسة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطئ الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم غير جاهزة (القيم القابلة للتحقيق) و القيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال(المخزونات)، وتصاغ هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = ((القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة)/

الخصوم المتداولة) 100

3-1 **-نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعته في السوق، كأن تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة، وتكتب نسبة السيولة الجاهزة (الحالية) كما يلي:

[1]-محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، الإدارة المالية مدخل إلى اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، السكندرية، ص68.

[2]-مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص47.

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة) 100

ملاحظة: هناك من يعطي لنسبتي السيولة المختصرة والسيولة الجاهزة المجال)30 إلى 50 %)و)20 إلى 30 %)على الترتيب، فذلك اجتهاد قد ينطبق على بعض المؤسسات و قد لا ينطبق على مؤسسات أخرى

2-نسب التمويل:

2-1 -نسبة التمويل الدائم: تحسب هذه النسبة كما يلي:[1]

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

وعلى المسير المالي للمؤسسة أن يعمل من أجل تحقيق التساوي بين الأصول الثابتة و الأموال الدائمة على الأقل، وهذا انطلاقا من مبدأ التوازن، حيث الأموال لدائمة تمول الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا الجزء هو ما يسمى برأس المال العامل كما رأينا سابقا.

و يمكن تمييز ثلاث حالات لهذه النسبة:

- إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني انعدام رأس المال العامل.
- أما إذا كانت أكبر من الواحد فيعني أن الأموال الدائمة تفوق الأصول الثانية ومن ثمة وجود رأس المال العامل.
- أما في حالة ما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة وبالتالي فإن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل.

2-2 -نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه النسبة تكملة للنسبة السابقة، حيث تقيس إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

[1]-ناصر دادي عدوان وآخرون، مرجع سابق، ص 79.

ويمكننا كذلك تمييز ثالث حالات:

- إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد يعني هذا أن المؤسسة تمويل كل أصولها ثابتة بواسطة أموالها الخاصة.
- إذا كانت مساوية للواحد فمعنى هذا أن الأموال الخاصة تعادل الأصول الثابتة أي أن رأس المال العامل الخاص معدوما.
- إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة والخاصة، وهناك فائض من هذه الأموال إضافة إلى الديون طويلة الأجل يمول الأصول المتداولة وهذا غير جيد بالنسبة إلى المؤسسة.

3-2 -نسبة قابلية التسديد: وتحسب كما يلي:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

ويهتم بهذه النسبة المقرض، وهذا لمعرفة مدى ضمان أمواله فكلما كانت هذه النسبة منخفضة، كانت هناك ضمانات أكثر لديون الغير، ويستحسن أن لا تزيد عن 5.0 .

4-2 -نسبة الاستقلالية المالية: وتقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائنيها وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

3-نسب النشاط:

1-3 -معدلات دوران الأصول: تقيس كفاءة المؤسسة في استثمار و توظيف مصادر الأموال في تحقيق المبيعات، والنسبة تقاس بعدد المرات، وتشمل المؤشرات التالية:[1]

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات الصافية / الأصول المتداولة

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة =المبيعات الصافية / الأصول الثابتة

[1]-شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية لإبلاغ المالي IFRS ،دار زهران لنشر والتوزيع، عمان،2012،ص215.

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** يحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران اجمالي الأصول = المبيعات / متوسط اجمالي الأصول

توضح هذه العالقات مدى نشاط الأصول وقدرتها على تولد المبيعات من خلال إستخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة الثابتة، ولكن يجب أن يراعي أن هذه النسبة تختلف من قطاع لأخر ألن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة ، بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة.

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزونات

2-3 -معدل دوران المخزون: هذا المؤشر يبين عدد مرات دوران المخزون خلل الدورة المحاسبية، وهذه النسبة تمكننا من حساب متوسط فترة بقاء المنتج في المخزون وهي متوسط بقاء المنتج في المخزون بالأيام التي تساوي عدد أيام الفترة (360 في حالة سنة كاملة) / معدل دوران المخزون، كما توضح هذه النسبة سرعة بيع المنتجات، وتحسب بالعالقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزونات

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، حيث تستطيع المؤسسة أن تحقق أن أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

3-3 -معدل دوران الزبائن: يمكن حسابه من خلال:[1]

- **مدة تحصيل من الزبائن:** تحسب بالعلاقة التالية:

مدة التحصيل من الزبائن = [(الزبائن + أوراق القبض)/ رقم الأعمال السنوي]*360 يوم

تمثل المدة المتوسطة للبيع بالأجل، أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض.

[1]-مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 50.

- **عدد التحصيالت من الزبائن:**

عدد التحصيل من الزبائن = رقم الأعمال السنوي / (الزبائن + أوراق القبض)

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم البيع.

4-3 -معدل دوران الموردين: ويحسب من خلال:

- **مدة التسديد للموردين:** تحسب بالعلاقة التالية:
-

مدة التسديد الموردين = [(الموردون + أوراق الدفع)/المشتريات السنوية]*360 يوم

تمثل المدة المتوسطة للشراء الآجل، أو المدة المتوسطة التي تمكنها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المردين.

- **عدد دورات الموردين:** تحسب بالعالقة التالية:

عدد دورات الموردين = المشتريات السنوية / (الموردين + وأوراق الدفع)

يمثل عدد المتوسط للعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسه.

4-نسب الرفع المالي:

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل إحتياجاتها، ويهتم المالك والمقرضون بهذه المجموعة من النسب ،ألن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض إلى تؤدي على تحقيق المؤسسة حجم كبير من الإيرادات، إلا أنها في نفس الوقت تؤدي على ازدياد درجة الخطر التي قد تتعرض لها، ألن الفشل بالوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض في الموعد المحدد قد تتعرض المؤسسة للإفلاس.[1]

أما إدارة المؤسسة فتهتم نسب الاقتراض أنها تحدد قدرة المؤسسة على الحصول على أموال إضافية.

4-1 -نسبة الدين أو الاقتراض: وتشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول وتحسب بالعالقة التالية:[2]

نسبة الديون = مجموع الديون / إجمالي الاصول

تشمل الديون كل من الحصوم قصيره الأجل والحصوم طويلة الأجل

[1]-محمد عبد السالم أحمد، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2017 ،ص95 .

[2]-عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007 ،ص102

4-2 -نسبة القروض إلى حقوق الملكية: وهي تعبر عن النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى إجمالي حقوق الملكية، وتمثل القروض مجموعة القروض قصيرة وطويلة الأجل، و تمثل حقوق الملكية كل من مجموع رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة، وتبعا لذلك تشير هذه

النسبة إلى الوزن النسبي لكل من مصادر تمويل أنشطة المؤسسة، فإذا كانت النسبة تعادل 100 ،%فيؤدي ذلك تساوي الوزن النسبي لكل من مصادر التمويل بالدين وأموال الملكية، أما إذا كانت أقل من 100 %فمعنى ذلك ارتفاع الوزن النسبي للتمويل عن طريق أموال الملكية، بينما لو تجاوزت النسبة 100 %فيعني ذلك ارتفاع الوزن النسبي للتمويل عن الاقتراض مقارنة بأموال الملكية، وتحسب بالعالقة التالية:

نسبة القروض إلى حقوق الملكية = إجمالي القروض / حقوق الملكية

3-4 -مضاعف حقوق الملكية: يحسب مضاعف حقوق الملكية بقسمة إجمالي الأصول عل قيمة حقوق الملكية، ونوضح هذه النسبة أيضا كيفية إستخدام المؤسسة للرفع المالي الكلي، وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تغطية أصول المؤسسة لحقوق ملكيتها بدون تحمل أي التزامات ثابتة، وتحسب بالعالقة التالية:[1]

مضاعف حقوق الملكية = إجمالي ألصول/ حقوق الملكية

4-4 -نسبة تغطية الفوائد: تقيس هذه النسبة عدد مرات التي يمكن بها تغطية الفوائد المستحقة على القروض من الإيرادات المتحققة قبل الفائدة الضريبة، وتحسب بالعالقة التالية:

معدل تغطيه الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مدفوعات الفوائد

وتقيس هذه النسبة مدى توفر نقدية كافية لدفع الفوائد حيث أن الفوائد تمثل أعباء ثابتة تلتزم المؤسسة بدفعها بصرف النظر عن الإيرادات التي تستطيع أن تحققها، لذلك فإن هذا المعدل يعتبر من المؤشرات الهامة سواء للمقرضين أو المالكون لأنه يحدد المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه الدخل المتاح لسداد الفوائد قبل أن تواجه خطورة التوقف عن السداد.

المطلب الثالث: علاقة التحليل المالي جدول حسابات النتائج بتقييم الأداء المالي للمؤسسة:

أولا – علاقة التحليل المالي جدول حسابات النتائج بتقييم ربحية مبيعات المؤسسة:

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة نجد تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محصلة نهائية لعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط ، ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد ألن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي.[2] نسبة ربحية المبيعات (الهوامش): تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

[1]-محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص 96.

[2]-لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص1.

1 -نسبة هامش الربح الإجمالي: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الإجمالي =(رقم الأعمال – تكلفة البضاعة المباعة)/ رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش مجمل الربح.

2-نسبة هامش القيمة المضافة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش القيمة المضافة = القيمة المضافة/ رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.

3-نسبة هامش الفائض الخام للاستغلال: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش فائض الخام للاستغلال = الفائض الخام للاستغلال/ رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من فائض الخام للاستغلال.

4-نسبة هامش نتيجة الاستغلال: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجه الاستغلال.

5-نسبة نتيجة الإرباح الصافية: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة نتيجة الربح الصافية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجه الصافية.

ثانيا- علاقة التحليل المالي جدول حسابات النتائج بتقييم مردودية المؤسسة:

باستعمال هذه النسب يمكننا معرفة مردودية المؤسسة، أو العائد باستعمال مجموعة من موجوداتها ومن أهم نسبها نجد:[1]

1 -نسبة المردودية المالية: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

تبين هذه النسبة ربحية رؤوس الأموال الخاصة.

2-نسبة المردودية الاقتصادية: تبين هذه النسبة الكفاءة في استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الموارد وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

3-نسبة مردودية النشاط: إن قياس مردودية النشاط لمؤسسة ما، يتم بمقارنة النتيجة الصافية مع رقم ألعمال بدون ضريبة حيث يمكننا حساب النسب التالية:

نسبة ربحية الصافية نسبة ربحية الاستغلال = نتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الضريبة

تستعمل المؤسسة النسب عادة في مقارنتها مع نسب بعض المؤسسات المنافسة في نفس القطاع، وذلك لتوضيح إمكانياتها المؤسسة في تحقيق أرباح تسمح بالتنافسية.

المطلب الرابع: عالقة التحليل المالي جدول سيولة الخزينة تقييم الأداء المالي للمؤسسة:

أولا – عالقة تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة المؤسسة:

تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد إلتزاماتها المتداولة عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وتربط قوة وضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر التمويل العجز وذلك إما بيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول سيولة الخزينة لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي:

[1]-ناصر دادي عدوان وأخرون، مرجع سابق، 83.

1 -نسبة تغطية النقدية: تحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياطات.

2-نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: تحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

وتشير هذه النسبة إلى أن قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، و انخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ ، وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3 -نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع: وتحدد بالعالقة التالية:[1]

التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية / (الديون طويلة الأجل المستحقة + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل)

وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل المستحقة، وكل ما ارتفعت النسبة دل ذلك أن وضع المؤسسة جيد وأنها لا تعاني من مشكلة في السيولة.

ثانيا- عالقة تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم الربحية المؤسسة:

يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الربح المعتمد على أساس الاستحقاق وصافي الربح المعتمد الأساس النقدي، وهذا المقياس بين مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية ، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة، إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:

[1]-شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 188.

1 -نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تحسب بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية

2 -مؤشر النقدية التشغيلية: يحسب بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

3 -نسبة التدفق النقدي: يحسب العالقة التالية:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / رقم ألعمال

ثالثا- عالقة تحليل جدول سيولة الخزينة في تقييم السياسات المالية للمؤسسة:

يوفر جدول سيولة معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، و مقارنتها لعدة سنوات للتعرف على كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن بين هذه النسب ما يلي:

1 -نسبة التوزيعات النقدية: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

توفر هذه النسبة معلومات السياسة المالية التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

2 -نسبة الفوائد وتوزيعات المقبوضة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الفوائد وتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

3 -نسبة الإنفاق الرأسمالي: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الإنفاق الرأسمالي = والإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، كما أن إنخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات

المالية، و لذلك تعد هذه النسبة مؤشر هاما للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

خلاصة الفصل:

تستخدم مؤشرات تقييم الأداء المالي لمعرفة مستوى أداء المؤسسة من خلال تحليل مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة، وكذا تشخيص مواطن القصور وتدعيم مواطن القوة، أي تعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي خاصة من: الميزانية جدول حسابات النتائج جدول سيولة الخزينة ، باستخدام مجموعة من الأدوات و الأساليب تتمحور أساسا حول: مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

خاتمة

تعد القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة وهو المرآة العاكسة لنشاطها، وتمثل أهم هذه القوائم في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، نظرا لما توفره من معلومات هامة لإدارة المؤسسة وللمتعاملين معها سواء الداخليين أو الخارجيين.

و أهمية هذه المعلومات تقوم المؤسسة بتحليل الميزانية سواء عن طريق التوازنات المالية أو عن طريق النسب المالية، مما يسمح بمعرفة إمكانيات وموارد المؤسسة وقدرتها على الالتزام بديونها، بالإضافة إلى تحليل جدول حسابات النتائج، مما يسمح بمعرفة ربحية مبيعات المؤسسة وكذا مردوديتها، إلى جانب تحليل سيولة الخزينة الذي يوفر معلومات تساعد على تقييم جوانب عديدة من الأداء المالي للمؤسسة مثل السيولة، الربحية، السياسات المالية.

نتائج الدراسة: يمكن تقسيم النتائج الموصل إليها إلى:

- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتباره قاعدة معلوماتية تظهر نقاط قوة وضعف أداء المؤسسة المالي.
- تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختالالات و استغلال الفرص.
- تمثل القوائم المالية انعكاس لنشاط المؤسسة وأدائها.
- يعتبر الأداء المالي هدف أي مؤسسة، وتقييمه الوسيلة التي توفر المعلومات للمؤسسة وللمهتمين به، من أجل إتخاذ القرارات.

قائمة المراجع

الكتب:

2009:

1 -إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفاس لنشر والتوزيع، الأردن،2008.

2 -أسامة عبد الخالق االنصاري، الإدارة المالية، المملكة الأردنية الهاشمية لنشر، الأردن.

3 -إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن،2006.

4 -حسين محمد الضمور، مستوى توجيه موظفي البنوك نحو الأداء ، دار أمجد لنشر والتوزيع، عمان، 2016.

5 -خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات جدوى المشاريع ، دار وائل للنشر،2010.

6 -خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية2007 ،دار إثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، سنة 2008.

7 -رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية 1 ،الجنادرية لنشر والتوزيع، ألردن، 2016.

8 -زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

9 -سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا للمعايير المحاسبة الدولية، دار النشر الاتحاد للمصارف العربية، بيروت، 2000.

10 -شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية لإلبلاغ المالي IFRS ،دار زهران لنشر والتوزيع،2012.

11 -صابر تاج السر، محمد عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي للأصول العملية والعلمية، خوارزم العلمية لنشر والتوزيع، 2015.

12 -طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، السكندرية، 2006.